

"العمال المهاجرون بشر أيضاً. فلماذا لا يدفعون أجر عملي؟ لا أستطيع العودة إلى الوطن لأنني لا أملك نقوداً. لقد قررت أن أنتحر لأنه ليست هناك أية طريقة أخرى".  
كلمات عُثر عليها في ورقة تركها جيونغ يو - هونغ، وهو عامل مهاجر من الصين عمره PQ عاماً، يعيش في كوريا الجنوبية.

وُصدر منظمة العفو الدولية في اليوم العالمي للمهاجرين لهذا العام وثقتها التمهيديّة الشاملة الأولى حول حقوق المهاجرين.

وفي كل عام يموت آلاف الأشخاص أثناء محاولتهم الوصول إلى دول أخرى. ويواجه العديد من الذين يفدون إلى دولة جديدة مزيداً من الانتهاكات والاستغلال على أيدي المهربين وأصحاب العمل والموظفين الرسميين المجردين من الضمير. وغالباً ما يُحرم أولئك الذين يفقدون إلى الوضع الرسمي وحماية القانون من حقوق الإنسان الأساسية ويُكتب عليهم العيش والعمل في أوضاع فظيعة ومهينة.

وتقدم مطبوعة منظمة العفو الدولية هذه التي تحمل عنوان العيش في الظل : مدخل إلى الحقوق الإنسانية للمهاجرين، لمحة عامة عن حقوق المهاجرين. وتبين كيف أن السياسات والممارسات الحكومية ينبغي أن تحمي الحقوق الإنسانية للمهاجرين في جميع مراحل دورة الهجرة. وتسلط الضوء على بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها العديد من المهاجرين وتحدد أجندة للقيام بحملات من أجل حقوق المهاجرين. وحقوق المهاجرين هي حقوق إنسانية وينبغي على الحكومات والمجتمعات وأصحاب العمل والأفراد بذل المزيد للتمسك بها وحمايتها.

ويوصفهم أجنب، يتعرض المهاجرون بصورة متزايدة للتمييز والعنصرية وكرهية الأجانب وسوى ذلك من أشكال التحيز. وتشمل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها العمال المهاجرون الامتناع بصورة روتينية عن دفع أجورهم، ومصادرة جوازات سفرهم أو بطاقات إثبات شخصيتهم من جانب أصحاب عملهم، وتوجيه الشتائم إليهم وإيذاؤهم جسدياً من جانب أصحاب عملهم وعدم حصولهم على السكن والمرافق الصحية المناسبة. كذلك يواجهون التوقيف والاعتقال التعسفيين في أوضاع غالباً ما تنسم بالسوء. وفي الوقت ذاته، يعيش كثيرون منهم في خوف دائم من الطرد من البلد الذي يعملون فيه، غالباً بدون إتاحة فرصة لهم لتقديم استئناف. وبشكل خاص تتعرض النساء، اللاتي يشكلن قرابة خمسين بالمائة من العمال المهاجرين للاستغلال، بما في ذلك العنف الجنسي. كذلك يتعرض الأطفال بشدة، وبخاصة عندما يكونون بمفردهم، للاستغلال ويُرغمون أحياناً على القيام بأسوأ أنواع العمالة، بما في ذلك الدعارة القسرية أو تهريب المخدرات أو التجنيد في القوات المسلحة أو العمل المنزلي في أوضاع أشبه بالعبودية.

وبسبب وضعهم غير المستقر، يظل العديد من العمال المهاجرين معرضين للغاية لانتهاكات حقوق الإنسان من أصحاب عملهم والدول المضيفة وغالباً ما يخشون جداً الشكوى من أوضاعهم. وإذا فعلوا ذلك، يُحتمل أن يطردهم رب عملهم، وإذا لجأوا إلى الدولة، فقد يتم ترحيلهم من البلاد.

وغالباً ما يصف بعض السياسيين ووسائل الإعلام المهاجرين بأنهم مجرمون ويشكلون عبئاً اقتصادياً وخطراً أمنياً وحتى خطراً على الصحة العامة. لكن الحقيقة هي أن اقتصاديات عديدة باتت تعتمد على المهاجرين المستعدين للعمل في أعمال قذرة ومهينة وخطرة لا تتضمن إلا القليل من الأمان وبأجور زهيدة. وتشغل الآن هذه القوة العاملة غير المعترف بها والمحرومة من التقدير والشأن جزءاً ملموساً من الاقتصاد العالمي. ويُنظر إلى العامل المهاجر بصورة متزايدة كسلعة أو وحدة عمل، "كمقدم مؤقت للخدمات" يمكن نقله ذهاباً وإياباً حول العالم بحسب الأهواء. وتفتقر هذه المقاربة إلى أي اعتراف بالحقوق الإنسانية للعامل المهاجر.

وهناك جزء واسع من القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان يكفل الحقوق الإنسانية للمهاجرين. بيد أن المشكلة هي أن الحكومات وسواها تفتقر إلى الإرادة السياسية لترجمة هذه الضمانات إلى تدابير عملية وحقيقية. وثمة حاجة لاتخاذ إجراءات بغية تحويل الحقوق الواردة في المعايير الدولية إلى حقيقة واقعة بالنسبة للمهاجرين الأفراد. وفي صميم الأجندة المقترحة لمنظمة العفو الدولية للقيام بحملة من أجل حقوق المهاجرين دعوة لمعاملة جميع المهاجرين على نحو يحترم بالكامل حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

"إن جبين عالمنا يندى لهذه الأزمة الصامتة لحقوق الإنسان ... فالمهاجرون جزء من الحل وليس المشكلة. ولا يجوز تحويلهم إلى كبش فداء لمجموعة واسعة من العلل الاجتماعية".

كوفي عنان في خطاب ألقاه أمام البرلمان الأوروبي، OV يناير/كانون الثاني OMMQ

وللاطلاع على النص الكامل للوثيقة التمهيديّة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.amnesty.org/refugees> والقيام بتحريك بشأن الحقوق الإنسانية للعمال المهاجرين في كوريا الجنوبية.